

مقدمة من أهمية المساواة بين الجنسين، أو من المحلي الإجمالي؛ من شأنه أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح ما بين 12 إلى 28 تريليون دولار بحلول عام 2005 في البلدان المتقدمة والنامية في آن كما يعتبر من العوامل الأساسية (ص6)؛ نفسه أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مستويات مماثلة لمشاركة الذكور؛ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (5%) في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة (9%) في اليابان، التوالي. والمعطيات الإمبريقية المثبتة علمياً التي تكاثرت في العقود الأخيرة؛ تُشدد على دور المرأة الاقتصادي في التنمية المستدامة، وفي القضاء على الفقر والتهميش. يتخذ هذا البحث منحى آخر؛ كظاهرتين تطلان بتأثيرهما الفئات المهمشة (1)، الاجتماعية كافة؛ لاسيما النساء. شكل منعطفاً في مسار العمل والجهود المبذولة عالمياً وعربياً من أجل تكريس حق المرأة في الحصول على حياة كريمة، والعيش في مجتمع خالٍ من التمييز ومما جاء في نص الوثيقة الختامية للمؤتمر الذي عقد ما بين 4 و 15 أيلول (سبتمبر) في عام 1995: «إن الوصول إلى الموارد، هي أمور حاسمة لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما، وكذلك لتدعيم الديمقراطية»، وحماية البيئة، يقتضي اشتراك المرأة في التنمية ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة؛ مستفيدين منها (جامعة منيسوتا، ولعل أبرز ما أفضى إليه هذا المؤتمر التاريخي، الحكومات والمجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز وإزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، والنهوض بالمرأة وتمكينها؛ عدة واتفاقيات تعاون بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني (بما في ذلك الذي أفضى في عام 2015 إلى تحديد أهداف التنمية وحماية الكوكب، وقد شملت هذه الأهداف الحقوق وضمان وتوفر المياه وخدمات الصرف الصحي، خدمات الطاقة بأسعار معقولة، في سياق من التوازن بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ نظراً إلى أن التنمية في كل هذه المجالات ستؤثر إيجاباً على المجالات الأخرى. على الرغم من كل الجهود المبذولة عالمياً وعربياً بحسب ما تؤكد التقارير؛ ومنها التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً - مازال يُشير إلى ارتفاع نسب البطالة في صفوف النساء، وطأة الظروف الإقليمية غير المواتية لا يلوح في الأفق أي تحسن في الوضع الاقتصادي، أو وإلى أن التفاوتات الجغرافية لاسيما بين المناطق الحضرية وبين فالنساء من المناطق النظامي، وللزواج المبكر وللولادة في سن مبكرة، وللمضاعفات أثناء الولادة. إلخ (الإسكوا، ديسمبر 2019، ص79). وانطلاقاً من هذه الوقائع والحقائق والمعطيات؛ لإنجاح خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وبين واقع النساء الفعلي من جهة ثانية؛ والعلم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المركزية للثورة الصناعية الرابعة الحديثة نسبياً، النوع الاجتماعي، وتؤدي إلى فقدان عدد أكبر من النساء لوظائفهن؛ قطاعات الإنتاج التقليدية؛ سعينا في هذا البحث إلى رصد المعوقات التي تجعل الفقر والتهميش الاجتماعي ملازمين للنساء في الدول العربية بالاستناد إلى قراءة شاملة متعددة الأبعاد، تستوي خارج القراءة الماكروية للواقع التنموي العربي، المعطيات الكمية فيتحدد بكونه وسيلة وليس هدفاً؛ خصوصاً أن الأرقام قد لا تعبر بعمق أحياناً عن هذا التهميش. وقد اتجهنا في هذا البحث إلى وضع هذه الظاهرة في سياقها العالمي أولاً؛ وذلك بتوصيف الواقع وتعيين الإشكاليات البنوية العميقة التي تتصل بموقع الإنسان والمجتمعات في مسار النمط الراهن للعلمة ولبيراليتها المتوحشة، لتهميش النساء في الدول العربية؛ وفي خطوة ثالثة عاينا واقع النساء والفقر، بحثنا أخيراً بتلمس التحديات المستقبلية؛ التي من شأنها مفاومة واقع الفقر والتهميش لدى النساء أولاً؛ في الواقع العالمي المأزوم ولازمت مشروع الحدائق الغربية؛ شهدا انتكاسة أو نكوصاً عن مضامينهما المؤسسة، وبلوغ سعادة البشر؛ نكوص تجلى في سيطرة غير مسبوقة للأيديولوجيا النيوليبرالية التي أسهم في دعمها انهيار التجربة الاشتراكية في أواخر ثمانينيات القرن الفائت، وبتوحش رأسمالي أفضى إلى عدم على مستوى توزيع الثروة والدخل سواء على مستوى العالم، أو داخل وغيرها؛ وتولد الإذلالات؛ التي هي الأمهات المنجبات لضروب العنف كافة بادي، وتكفي الإشارة إلى بعض الإحصائيات والأرقام التي تضمنها كتاب أوضاع العالم 2016: عالم اللامساواة؛ للتدليل على مأساوية الصورة (بادي، ب.، 1. التفاوتات على مستوى العالم ضعفاً - ما كان يكسبه (20%) الأقر؛ كما أن (83). من الثروات المتراكمة في العالم هي في حيازة (84%) من سكان العالم، الأمر الذي يُحرّم على نحو قبلي النصيب الذي ينسب إلى آسيا، والفرد الواحد من سكان البلدان الثمانية عشرة الأولى في العالم؛ هو أغنى بـ 33. أغنى بمائتي (200) مرة من نظيره مواطن جمهورية أفريقيا الوسطى متوسط الحال. والشمال يأوي (16%) من سكان العالم؛ (70%) من ثرواته(3). زاد دخل (10%) من المواطنين الأغنى في البلاد (2%) بعد احتساب الضريبة، في حين انخفض دخل (10%) من الشريحة الأفقر من الفرنسيين بنسبة (4). 3. التفاوتات على مستوى الجنوب كذلك بين شبه جزيرة العرب وبين بقية العالم العربي، أو بين الصين الساحلية التي تشهد نهوضاً مرموقاً وبين الداخل الريفي الذي يكدح ويُجاهد للخلاص من قصور التنمية، وبين هند

وادي الغانج وبين هند بانغالور Bangalore. أو مستوى تفاوت مثيران للقلق ؛ 49)، أو البرازيل (0). أو جنوب أفريقيا (0). لا تقتصر على التفاوتات الاقتصادية المحددة بتوزيع الدخل والثروة؛ وإنما تطال أيضاً التفاوتات في الحصول على المعارف، وعلى الخدمات الصحية والسكن والغذاء، فضلاً عن التفاوتات البيئية. ففي نهاية تحليله لتطور توزيع الثروة على المستوى العالمي وهيكل اللامساواة منذ القرن الثامن عشر حتى تفاقمه في بداية العقد الحالي؛ Thomas Miketty إن الارتفاع الكبير في الثروات الخاصة الذي شهدته الدول الغنية خلال والأمر بالمثل في حالة اتجاه نصيب الثروات العليا في إجمالي الثروات إلى الارتفاع هذا بالتأكيد يرهان على صعوبة تتبع الأصول في الرأسمالية المعولمة في بداية القرن الحادي والعشرين؛ ص 501). ولا تكتمل صورة العالم في دائرة الرأسمالية المتوحشة ؛ حاصلة على المستويات السياسية والجيوستراتيجية والاجتماعية والأيدولوجية والثقافية، وغيرها؛ التي لا يسعنا التعمق فيها في هذا البحث؛ لكن تكفي الإشارة إلى أن تهميش للعولمة الرأسمالية، وما رافق انطلاقتها واشتدادها من كلام على ظاهرة «تأنيث الفقر»؛ التي وصفها الاقتصادي الكندي ميشيل تشوسودوفسكي Michel Chossudovsky بـ «الإبادة الاقتصادية»؛ بما أن التكيّف الهيكلي «يجري بالتلاعب الواعي (. فتدويل سياسة ويحول الاقتصادات القومية إلى «احتياطات» من العمل الرخيص والموارد الطبيعية (تشوسودوفسكي، م. ص31). ولا يسعنا في هذا الصدد التغاضي عما خلفته الأزمات والحروب من تصاعد في حركات الهجرة والنزوح على مستوى العالم لاسيما من البلدان الفقيرة التي تشهد قلاقل أمنية- إلى البلدان وقطر والكويت - الأغلبية منهم ؛ مرتين إلى ثلاثة أضعاف - في مجموعة متنوعة من البلدان متوسطة الدخل؛ بما في ذلك جنوب وكوتديفوار ، فضلاً عن انطلاق أكبر ممر للهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة، ومن شمال أفريقيا إلى جنوب ومن جنوب آسيا إلى دول الخليج (اليونسكو، بسبب ما تتمتع به كوسموبوليتية النخبة من حظوة، p)، لاسيما أن «واقع الحدود كان دائماً ظاهرة طبقية (43) .Wagner, كظاهرة الاتجار بالبشر ، والجرائم المنظمة، وتجارة المخدرات والأسلحة. فإن ثمة تسعة ملايين لاجئ من بين المهاجرين قصدوا المنطقة التماساً للحماية؛ بحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين. وبحسب التقرير نفسه؛ أدت النزاعات والضغوط البيئية إلى نزوح أكثر من 15 مليون شخص داخل بلدانهم؛ لاسيما في الجمهورية العربية السورية، (2020، ص 3). حيث قدّر عدد المهاجرين من بعض بلدان المنطقة بـ 29 مليون شخص في عام 2017 ، العربي، وفي البلدان العربية الأقل نمواً، مقابل (35) في بلدان المغرب العربي و (28%) في وقد شكلن نحو (33) من السكان المهاجرين واللاجئين في (2020، ص 7). من سمات النماذج الاقتصادية التنموية العربية أنها نماذج تابعة؛ بحكم تبعيتها الاقتصادية وفشل دولها في فك هذه التبعية بعد تحررها السياسي؛ مرحلة الاستقلالات الوطنية وبناء الدولة الوطنية، فضلاً عن عجزها عن بناء نموذجها فكان هذا النموذج الاقتصادي التنموي خلال القرنين المنصرمين أقرب إلى خليط هجين من نماذج تنموية؛ نماذج يغلب عليها الطابع الريعي؛ التنمية وأهمها على الإطلاق؛ وإجمالي القوى العاملة، الصادرات، اقتصاد ومبادلات خارجية عاجزة عن التنوع هذا الخلل البنيوي المصحوب بمعدلات نموّ وبطالة بالغة الارتفاع؛ في مختلف المراحل الزمنية السابقة، حتى في المرحلة الراهنة ؛ مازالت ضعيفة، وقد تراوحت خلال الفترة من 2016 حتى 2018 ما بين (0). مع كمية قليلة من الصادرات من منتجات التكنولوجيا الإسكوا، (2020، ص217) ، عن عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات العامة والثروات ؛ وهي فوارق من شأنها أن تغدو أكثر حدة مع انخراط العالم في والمهارات البشرية وتقنية المعلومات؛ هذه الاختلالات كلها ؛ المصحوبة بفسادٍ تشكو منه غالبية الدول العربية والهدر، وسوء توزيع الثروة ؛ بحيث استقرت الفجوة في النمو بين الدخل القومي وبين دخل الأسرة المعيشي، الأمثلة على ذلك حالة مصر ؛ بنحو (30%) بالمعايير الحقيقية؛ بينما نما الاقتصاد ككل فيها بما يزيد عن (70%) (الإسكوا، وعلى الرغم من تحسن عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية للدول العربية؛ إلا أن لاسيما عندما تقاس على أساس وطني، وليس على مستوى كل من الفئات الاجتماعية، الإثنية والثقافية المتنوعة، والنوع الاجتماعي (الجندر)، والمناطق الريفية والمدينية داخل كل دولة عربية على حدة. والإنجاز، من أصحاب الدخل الأعلى بأكثر من (60%) من الدخل القومي (الإسكوا، ص134)؛ بل تتعداه إلى البعد الإثني، والثقافي، هذه الاختلالات كلها جعلت اقتصادات الدول العربية أكثر عرضةً لتعثر قدرات إنتاجها المحلي الصناعي والزراعي ، الاختلالات مع الوقت بنيوية، ومسئولة بشكل رئيسي عن تعثر جهود التغيير والتنمية، وكذلك كأن يُحتسب على أساس الدخل، الفقر والتهميش الاجتماعي للنساء في الدول العربية المتبعة في البلدان الصناعية المتقدمة أو النامية، إلخ. فإذا أخذنا فإن نسبة الفقراء وقد نبه ميشيل تشوسودوفسكي إلى التالي: «مع إلغاء ضوابط أسواق لم تعد أسعار تجزئة السلع الاستهلاكية الأساسية تقل كثيراً عنها في الولايات المتحدة أو في أوروبا الغربية؛ فتكلفة المعيشة في كثير من مدن العالم الثالث أعلى منها في الولايات

المتحدة تشوسودوفيسكي ، م . م .، يبقى الفقر شديد الارتباط بالاختلالات البنيوية المشار إليها آنفاً؛ حيث أو غيرها من ذلك مثلاً ارتفاع أسعار 54%) في اليمن ؛ حيث أدى عدم 2014، صص واستمرار عدم التصدي لمعالجات بنيوية للاقتصادات العربية؛ لتتراوح ما بين 4.8% في المغرب و 6.48% في اليمن، وتزيد عن 40%) من السكان في جزر القمر كما شاهدنا التفاوتات حيث ترتفع حصة الشريحة الأغنى مقابل حصة أفقر 20%) وتقع النسبة بين 5 ما عدا مصر والعراق والجزائر ؛ حيث تقل تلك النسبة عن 5 أضعاف (صندوق النقد العربي 2019، كما تشهد المنطقة ارتفاعاً مطرداً في عدم المساواة بين مجموعات بلدانها؛ مرة بحلول عام 2017 الإسكوا 2020، ص (135). فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول بسبب مقابل (3.3%) للمستوى المُسجَّل في عام نمو الدول العربية في عام 2020 إلى نحو نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار جائحة كورونا 2020 ، تلك الجائحة العالمية التي قدّر لها أن تتسبب 3 ملايين شخص في شبك الفقر؛ 4 ملايين شخص في المنطقة؛ ص1)؛ هذا في الوقت الذي تُسجَّل فيه المنطقة العربية أعلى نسبة مئوية في العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت نحو (2.6%) في عام 2016، 06) من الناتج المحلي الإجمالي (الإسكوا، 2020، هذه الوقائع كلها تترافق مع استمرار الصراعات العربية العربية، وضعف التعاون العربي على المستويين السياسي والاقتصادي؛ حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019؛ 2%)؛ لتصل إلى نحو 2.109 مليارات دولار مسجلة في عام 2017 ص9)، في حين لم تتخط نسبة التجارة البيئية في السلع من ولا تزال أقل بكثير مما 2017 2020 إلا أنها تظل بتأثيراتها المرأة بأشكال مختلفة؛ مما يُحقق بنساء العالم عموماً والنساء العربيات خصوصاً - أضراراً مزدوجة؛ جزء كبير منها بالنوع الاجتماعي، المساواة بينها وبين الرجل؛ ليس على الصعيد الاقتصادي (الثروة الدخل) فحسب؛ بل على فإذا كان عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل الوطنيين، وعدم عدالة النظم الضريبية القائمة ؛ فإن انعكاسات ذلك فيما يخص عدم تكافؤ فرص التعليم، الاجتماعية - تظل بتأثيراتها المرأة أكثر من الرجل ؛ 1. التعليم وأن الفوارق تشمل مستويات التعليم جميعاً. مقارنة بنحو أي إن نسبة الحاصلين على التعليم العالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً ؛ تزداد بوتيرة أسرع بست مرات مما في بلدان التنمية البشرية المنخفضة (2019: 7، 10). لاسيما مع التقدم في مراحل التعليم؛ بالمدرسة في لكن عندما يصل الطلاب إلى التعليم الثانوي؛ فمن المرجح أن تكمل الفتيات تعليمهن أكثر من فعلى الرغم من تطور عددٍ من المؤشرات الكلية فيما يخص التعليم في الوطن العربي عموماً؛ والجامعات الوطنية أو الرسمية، والازدياد المطرد في عدد المنتسبين إليها، وتراجع نسب وتعميم التعليم الإلزامي في غالبية الدول العربية على الأقل في المرحلة الإعدادية، ويخضع لآليات الحفظ والتلقين إلخ؛ مما يستدعي الكلام عن مدى جودته ؛ منطقتنا العربية إنه «ما من منطقة في العالم استثمرت أكثر في التعليم مع حصولها س؛ ص2). ففي البلدان العربية ثمة تعليم حكومي، «من ونوعية التعليم، وما لا يتيح لهم فرصاً متساوية،» النواقص الإسكوا ، 2014 ، ولبناء القدرة على خصوصاً في اكتساب المعرفة وإنتاجها والتعلم الذاتي والتحليل والنقد؛ وهي مهارات 2014 ، إذ يجري لاحقاً توزيعهم على أساس هذه المعدلات التي لا يمكن فصلها عن البيئة التي ينحدر منها الطلاب كالمدرسة، والمنطقة الجغرافية، الأسر، والمنطق الخاص بالمؤسسة التعليمية (Bourdieu, P. 1994, p . 39)؛ حيث أي يعمل على «الحفاظ على النظام المتمثل في الفجوة الموجودة بين التلاميذ الحاصلين على كميات غير متساوية من Bourdieu, 1994, p ؛ فالنظام التربوي والتعليمي أولاً وأخيراً هو آلية اجتماعية يعتمدها النظام السياسي لإعادة إنتاج قوى الإنتاج، المفروضة من السلطات الاجتماعية؛ بغية تشكيل الأفراد وفق نماذج وقوالب تتوافق واحتياجاتها أو تجسيدا للعلاقة بين السلطة وبين المعرفة بمفهوم الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو Michel وذلك لإعادة رسم خرائط القوة. الثقافي نفسه، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التحاق الإناث بالتعليم العالي فهي معدلات تقارب معدلات إلا أن الاتجاه التكنولوجية والرياضيات. فلا يمكن تفسيرها على أنها انقلاب في السلوكيات؛ كما أن قصورها على فترات زمنية محددة لا ينبئ بتغير مستدام في أو في الذهنيات (كيوان، 2017-2018، أفضت الثورة الصناعية الرابعة التي انخرط العالم فيها إلى تركيز الطلب على مهارات عالية مثل الذكاء الاصطناعي، وغيرها؛ وإذا كانت مهارات العلوم العقود المقبلة؛ فإن مهارات الحاسوب تُعتبر ضمن المهارات الأهم مهارات الحوسبة السحابية والتحليل الإحصائي، وبرمجة تطبيقات الأجهزة المحمولة؛ أن يتمتع المتقدمون بما يقرب من 73%) من الوظائف في مجالات ما تزال فيه الفجوة الرقمية بين الجنسين في العالم العربي قائمة ؛ وتكفي الإشارة مثلاً إلى أن الفجوة 3%) في عام 2017 ، متجاوزة الفجوة العالمية (من 4) في عام 2013، 4%) في عام 2019 الإسكوا، هذا فضلاً عن الفجوة على صعيد الأمية الرقمية؛ الماثلة بقوة؛ باتت اليوم عنصراً يلزم البلدان العربية والبلدان المجاورة نحو 153 سنة لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، و 61 2020 ، ص74) ، مشاركة اقتصادية للمرأة في العالم؛ مقارنة بمتوسط عالمي قدره 50%) ، الإسكوا، ص74) ، في السنوات من 2014 حتى 2018

سجلت أعلى مستويات لها مقارنةً بمناطق أخرى في العالم وبطالة النساء كما بات واضحاً من خلال بحثنا - لا تخرج عن دائرة الفقر المحلي، وارتباطاته وبمسألة تأنيث الفقر التي إذ يصبح عولمة الفقراء عادةً؛ تفيد في توضيح خارطة اللامساواة الاقتصادية لاسيما إذا ما أضفنا إلى ذلك ارتفاع نسبة بما ذلك صغيرات السن والقاصرات فضلاً عن خدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر. من ناحية ثانية؛ 45%) وأكثر من (75%) باستثناء القطاع الزراعي - من مجموع القوى العاملة (الإسكوا، 2020: 18)؛ النساء المُعيلات لأسرهن لأسباب مختلفة من بينها ارتفاع نسب الطلاق، الحروب والنزاعات والتهجير؛ الرجال؛ عندما يكن مسئولات عن إعالة أطفال دون شريك يسهم في نفقات الأسرة؛ البلدان المتقدمة أم النامية (197). 4. اللامساواة في نظم الحماية الاجتماعية والمعاشات تفتقر النساء لاسيما الفقيرات والمهمشات - إلى خدمات الحماية الاجتماعية؛ التي يغلب عليها في البلدان العربية طابع انتقائي؛ لغير العاملين بأجر؛ ما يعني عدم شمولها للنساء العاملات في القطاع غير النظامي؛ الرغم من تمثيلهن لشريحة واسعة كما تبين آنفاً - لاسيما مع انخفاض المشاركة الاقتصادية وغيرها من المخاطر المحتملة التي قد تعرّض المرأة الفقيرة والمهمشة العربية على الحماية الاجتماعية باستثناء الصحة - (2). الإسكوا ديسمبر 2019، ص 12). أما نسبة النساء المشتركات في المعاشات التقاعدية؛ فهي أقل كثيراً من النسبة ذاتها لدى وموريتانيا، والأردن والسعودية؛ إلا أنها ترتفع إلى النصف في السودان، وتونس، والكويت، المُسنين الرجال في مصر، وتصل إلى (8%) فقط بين المُسنات والنسبة المقابلة في الأردن هي (82) للرجال و (12%) للنساء؛ عند بلوغهن سن التقاعد أكبر مما هو لدى الرجال (الليثي، ه، صص 11 12 خاتمة: المخاطر المستقبلية وانخراط النساء في العمل غير النظامي أضلاعه الثلاثة؛ القطاع الذين هم خارج معظم نظم الحماية الاجتماعية - إلى اعتماد استراتيجيات تكيف فردية، غالباً ما تكون باهظة التكلفة وقليلة الفعالية الإسكوا 2020، وفقرهن، يضاف إلى ذلك محدودية الفرص المتاحة أمامهن على صعيد التعليم النوعي والتدريب العالي، وسوى ذلك من الفرص المختلفة التي يتحكم بها الفقر، بقدر ما تتحكم بها العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية عامة؛ غير أن تفاعل أطراف هذا المثلث (أي الفقر، والبطالة، على صلة شديدة ومتداخلة بوصفها المحدد الأساسي في إنتاج الفقر واللامساواة بين الجنسين؛ غير أن واقع الفقر واللامساواة والتهميش هذا؛ فيما ستنمو مستويات الطلب على العمالة في مجالات إنتاج التقنية والهندسة والرياضيات والعلوم، والتحليل المنطقي والتفكير الإبداعي، مجالات التقنية والابتكار والبحث والتطوير؛ نظراً لارتفاع العائد على رأس المال المعرفي والتكنولوجي، خاصة فيما يتعلق بالعمالة غير الماهرة؛؛ قيلول، ص 28، وما يرافقها من أزمات اقتصادية النامية أو الصناعية المتقدمة، والتوقعات 3%) قبل تفشي الوباء، إلى أقل من (2%) بعد تفشيه (منظمة العمل العربية، وإمكانية وصول أعداد المشتغلين في الوطن العربي الذين ينتمون إلى أسر؛ تنخفض عن خط الفقر الدولي (1) \$9 في اليوم إلى نحو 9. وبلوغ نسبة المشتغلين في الوظائف الهشة نحو 49. منظمة العمل العربية 2020، وارتفاع الوظائف المُتوقع فقدها خلال الجائحة على مع توقعات بطالة على مستوى الوطن العربي 3 ملايين متعطل، دون أن في زيادة أعداد المتعطلين بنحو 5. ص 2). لاسيما في ظل عدم المساواة التي يعانين منها أساساً على الصعيد كافة؛ حيث يغدو الوباء بتداعياته المختلفة لاسيما الاقتصادية منها - عاملاً إضافياً في إفقارهن وتهميشهن؛ كونهن أساساً

الحلقة